



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2022/9/28

الأربعاء السوري

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتفكير

المشاركة المجتمعية
في
الإدارة المحلية

المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية

تعد المشاركة المجتمعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، وتعتبر إحدى مؤشرات نجاح الخطط التنموية فيما يتعلق بمدى إشراك المجتمع المحلي في رسم الخطط وتنفيذها واتخاذ القرار بشأنها، كما يرتبط دور أفراد المجتمع في وضع الخطط والبرامج طردياً مع فرص نجاحها و تجاوب وتفاعل المجتمع معها، أما عدم مشاركة المجتمع في وضع الخطط والبرامج فسيؤدي لفشلها، نتيجة تجاهل قراءتها لحاجات المجتمع و ابتعادها عن أولوياته، الأمر الذي يؤثر على العملية التنموية في المجتمعات المحلية بشكل عام.

أتاح القانون الناظم لعمل الإدارة المحلية في سوريا الصادر بالمرسوم رقم 107 لعام 2011 مساحات للمشاركة المجتمعية، من خلال ما تضمنه من نصوص أشارت إلى اعتماد اللامركزية الإدارية ونقل بعض الصلاحيات بما يتيح للمحليات الفرصة لوضع الخطط والبرامج وتنفيذها، إلا أن بعض مواد هذا القانون ومقاصده لم تأخذ طريقها للتنفيذ بالشكل المأمول منه بما يعزز المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية، فبرزت عدة صعوبات تتعلق بالعقلية المركزية والصورة النمطية لعمل المجالس المحلية مما تسبب بعطالة مجتمعية من مسبباتها اتساع الهوة بين المركز والمحليات، وعدم الوعي المجتمعي الكافي بالقانون، بينما فاقمت الحرب من التأثيرات السلبية خاصة مع ضغوط الحياة اليومية والتي أثرت بشكل سلبي على المشاركة المجتمعية.

من هنا لا يمكن النظر إلى انتخابات الإدارة المحلية كاستحقاق انتخابي فقط، وإنما ضرورة ملحة يفرضها الواقع السوري، و قضية يمكن العمل عليها من أجل النهوض بسياسات وبرامج تلامس هموم المحليات واحتياجاتها بصورة أقرب لها وتلحظ الفاعلين المحليين، وأحد المداخل المهمة لبناء السلام المجتمعي بين المحليات خاصة تلك التي تعرضت لتفكك مجتمعي، بما يسهم بالمجمل في تفعيل المشاركة المجتمعية في المحليات.

لذلك خصت حركة البناء الوطني الجلسة الرابعة والستين من برنامج "الأربعاء السوري" يوم الأربعاء الموافق 2022 / 9 / 28 لمناقشة :

المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية

شارك في الجلسة مجموعة من الناشطين والصحفيين وأعضاء مجالس محلية من بعض الوحدات الإدارية في عدد من المناطق، وهم كل من السيدات والسادة:

الاسم	المحافظة	نمط المشاركة
1 غدير غانم	ميسر الجلسة- منسق المسار المدني في حملة دورك	فيزيائي
2 اسماعيل السباعي	ناشط	أون لاين
الياس أبو جراب	عضو مجلس محلي - بلودان	أون لاين
3 أمل حسن	مهندسة- حمص	أون لاين
4 انطوان بصره جي	صحفي- جريدة الجماهير - حلب	أون لاين
5 باسم نعمان	باحث مساعد في حركة البناء الوطني	فيزيائي
6 خالد الحسن	ناشط مجتمعي	أون لاين
7 ريم الور	عضو لجنة عمل تطوعي- حمه	أون لاين
8 سامر ضاحي	رئيس قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني - مدير حملة "دورك"	فيزيائي
9 شفاء صوان	ناشطة- دمشق	فيزيائي
10 عبدالله الجدعان	ناشط مجتمعي- دير الزور	فيزيائي
11 علي المصري	عضو لجنة عمل تطوعي - حمه	أون لاين
13 فراس البعيني	عضو مجلس محافظة - السويداء	أون لاين
14 فريد دلول	ناشط مجتمعي- سلمية	أون لاين
15 محمد خيلو	ناشط مجتمعي- حلب	أون لاين
16 منذر رمضان	عضو اتحاد حرفيي طرطوس	أون لاين
17 نبال علي	محامية- طرطوس	أون لاين
18 همام العراج	ناشط مجتمعي- السقيلبية -حمه	أون لاين

تركز الحديث في الجلسة على المحاور التالية:

المحور الأول: التحديات التي تعيق المشاركة المجتمعية:

ناقش المشاركون مجموعة تحديات تشكل عائق أمام المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية:

➤ **السلبية تجاه التعاطي مع قضايا الشأن العام** بما في ذلك عملية المشاركة في الانتخابات الأخيرة سواء ترشياً أو تصويتاً، وطففت حالة من الإحباط الناتجة عن ضغوط الحياة والواقع المعيشي الصعب، الأمر الذي أدى لتراجع اهتمامات المواطنين بالمشاركة، وبرزت مظاهر هذا التراجع في فوز بعض القوائم بالتركية نتيجة غياب المنافسة.

➤ **عدم وضوح مفهوم المشاركة المجتمعية** في الإدارة المحلية بالنسبة للمجتمع، بالإضافة لعدم الوعي الكافي بالمساحات الممكنة لهذه المشاركة، بما فيها المساحات والفرص التي أتاحها قانوني الإدارة المحلية والانتخابات.

➤ **تحديات تتعلق بعمل المجالس المحلية نفسها:** نتيجة الصورة النمطية لعمل المجالس الحالية والسابقة، وعدم وعي المجالس نفسها لأدوارها في العملية التنموية مما ساهم بقصور النظر إليها كمجالس خدمية فقط، بالإضافة إلى عطالة المجالس لعدم فاعليتها حتى في القضايا الخدمية، وعدم وجد حوافز لتفعيل دورها أو المشاركة فيها، وأثر ذلك كله على حجم المشاركة في الانتخابات.

➤ **قلة وعي المجالس بالفاعلين المحليين، وإمكانية مشاركتهم** في خطط وبرامج التنمية المحلية، وقلة التواصل معهم في حال وعي وجودهم، مما أدى لوجود فجوة بين المجالس والمجتمع، وترتبط هذه الفجوة أيضاً بفتور العلاقة بين المجالس والاعلام وعدم استثمار وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي.

➤ **ضعف قدرات الوصول للفاعلين** بمختلف أوزانهم المجتمعية وتأثيرهم، وللمجتمع نفسه، وهذا ما ظهر جلياً في الانتخابات الأخيرة، فعلى الرغم من وجود بعض حملات التوعية للمشاركة في المجالس المحلية والجهود المبذولة في تلك الحملات، إلا أنها لم تستطع الوصول لشرائح مجتمعية واسعة، واقتصرت التفاعل مع تلك الحملات على المهتمين بالانتخابات فقط.

➤ **عدم اختبار القانون بظروف مثالية** فقد صدر القانون الناظم لعمل الإدارة المحلية منذ العام 2011، ورغم أنه يزيد من فرص المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية

وتعزيز اللامركزية الإدارية، إلا أن القانون لم يتم اختباره حتى الآن، فالحرب وتحدياتها وإكراهاتها شكلت أحد العوامل التي أعاقَت السير بالقانون وتنفيذه، وفرضت تمديد عمل المجالس المحلية في مرحلة سابقة.

➤ المركزية الشديدة، وارتباط الثقافة العامة بها، وانسحابها على نمط التفكير، بما في ذلك نمط التفكير المحلي الذي يربط المحليات بالكامل مع الحكومة في المركز.

➤ **آلية عمل بعض المجالس و اللجان التي أشار إليها القانون وافتقارها للكفاءات والخبرات أثناء تنفيذ بعض المبادرات، بالإضافة لصعوبات التمويل.**

المحور الثاني: أهمية المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية:

رأى المشاركون أن عملية المشاركة المجتمعية تعتمد على التفاعل بين ثلاثة أطراف وهم: المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث يبرز دور المجتمع المدني كفضاء واسع من نقابات وأحزاب واتحادات ومنظمات غير حكومية، كفاعل مهم يعمل على نشر الوعي بأهمية المشاركة والمساحة التي أتاحها القانون، ويستطيع لعب دور المحور في التشبيك بـبلين مختلف الفاعلين، بالتوازي مع ذلك تلعب المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وكذلك مساهمات المخترعين دوراً في دفع العملية التنموية، سواء لناحية التمويل أو الأثر أو الاستفادة من النماذج الأخرى، مما يرفع من نسب أهمية المشاركة، أما المؤسسات الحكومية فيقع على عاتقها تهيئة البيئة السياسية والقانونية التي تساعد على المشاركة المجتمعية وضمان هذه المشاركة وحمايتها.

ولكن بالمقابل لا تقتصر المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية على عملية الانتخاب والترشيح فقط، حيث يمكن الحديث عن اللجان التنموية ولجان الأحياء ولجان العمل التطوعي، والمراكز الحضرية التي تشكل مساحة هامة للمشاركة المجتمعية لقراءة المشاكل والاحتياج المحلي و وضع الخطط والتنفيذ والمراقبة، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض التجارب لتلك اللجان في حمص وحماه وريف دمشق، حيث حققت المشاركة المجتمعية " خاصة في مدينة حماه" من خلال الإدارة المحلية تقدماً من خلال التعاون بين لجان الأحياء ولجان العمل التطوعي والمخاتير ومجلس المدينة، وعملت على قراءة التحديات التي تواجه كل حي " خمس أحياء"، و وضع خطة تعافي للمدينة ضمن الأحياء الخمس وتقديم أفكار ومبادرات " 16 مبادرة"، فيما قدمت تجربة مدينة التل في ريف دمشق نموذجاً متطوراً للجان التنموية القائمة على القطاع الأهلي.

و تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية من خلال قدرتها على جمع الأطراف على اختلافهم ضمن محلياتهم، هذا الأمر يتعلق بقدرة المجالس المحلية على تحقيق مشاركة أوسع، و قراءة الفاعلين المحليين، كما يمكن للمجالس المحلية أن تقوم بعملية التشبيك مع بعضها والاستفادة من الخبرات المحلية لكل منطقة، الأمر الذي يعزز قدرتها على بناء السلام والتنمية المحلية، والنهوض بها باتجاه نمط التخطيط الإقليمي، خاصة في المناطق التي تأثرت بالحرب وحصل فيها تفتت مجتمعي، كما يمكنها التشبيك بين المجالس والمنظمات لتنفيذ مشاريع تنمية تهم المجتمع المحلي ليكون له دور في زيادة فاعلية تلك المجالس، وبالتالي زيادة اهتمام الناس بأهميتها وضرورة المشاركة فيها، وهنا يبرز دور المجتمع المدني الذي يلعب دوراً في تحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الانسجام الاجتماعي بين الأطراف المحلية، وسد الفجوات في المعارف والخبرات.

ومن أهم الحملات التي قامت بها فواعل مدنية من أجل التشجيع على عملية المشاركة في هذه الانتخابات حملة "دورك" بنسختها الثانية التي قامت بها حركة البناء الوطني، وحملة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وحملة الاتحاد الوطني لطلبة سوريا "أول جار".

ويبرز دور الإعلام كأبرز الفاعلين المحليين في التشجيع على عملية المشاركة، من خلال رفع الوعي وقراءة الموارد والفاعلين ضمن المحليات ونقلها للمجالس، وقد شهدت الانتخابات الأخيرة تغطية صحفية جديدة من خلال مجموعة من الوسائل بدأت النظر للانتخابات بظرة مغايرة للمرات السابقة لا سيما بعض الوسائل التي جرى تمكين صحفييها، فيما ترشح عدد من الصحفيين إلى عضوية المجالس رأى فيها البعض اختصار للآليات والوقت، وتفعيلاً أكثر لدور هذا الفاعل، بينما رأى آخرون أن ترشح الصحفي ومشاركته ضمن المجالس المحلية يؤثر على دوره ويشتت جهده في الإعلام المحلي.

المحور الثالث: تعزيز المشاركة المجتمعية

لا يمكن الحديث عن وصفة جاهزة من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية، فكل محلية تختلف عن غيرها حسب الظروف والسياق والتجربة، ولكي تكون المشاركة فاعلة أكثر يجب العمل على جعل المشاركة المجتمعية راسخة في الوعي المجتمعي بدايةً، كما يمكن الحديث عن:

رفع الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية، وهذا يتعلق بمدى انعكاس عملية التنمية على أرض الواقع مما يعزز الشعور لدى الأفراد بأهمية المجالس المحلية والمشاركة فيها.

إعادة تقييم المرحلة السابقة ودراسة الفجوات والأخطاء والعمل على تجاوزها في المراحل القادمة، ودراسة الأسباب التي أثرت على المشاركة المجتمعية سابقاً وعدم الثقة بالمجالس، والعمل على وضع معايير ومؤشرات للمشاركة المجتمعية، وتفعيل عملية الرقابة الشعبية على المجالس من خلال عدم تجديد انتخاب من لا يثبت فاعليته من الأعضاء.

تمكين أعضاء المجالس المحلية ورفع قدراتهم من خلال دورات و ورشات و ندوات بالتشبيك مع منظمات المجتمع المدني، ورفع وعيهم بدورهم والقوانين الناضمة للعمل المحلي والمساحات التي أتاحها، بما يضمن تغيير الصورة النمطية لعمل المجالس، وتحقيق نجاحات على مستوى المحليات مما يشجع على المشاركة في الدورات القادمة، وبالتالي يعزز ويزيد ثقة الناس بتلك المجالس و يزيد من فرص المشاركة.

تفعيل عمل بعض اللجان التي نص عليها القانون كلجان العمل التطوعي ولجان الأحياء و لجان التنمية ودورها في نقل الاحتياج للمكاتب التنفيذية، وتوزيع الأدوار ضمن المجالس وعدم شخصنة العمل المحلي لأعضاء معينين بحيث يكون عمل المجالس عمل جماعي وليس عمل أفراد. ويرتبط بهذه التوصية نقل التجارب الناجحة التي حصلت في حمص وحماة وريف دمشق لبقية المناطق.

إيجاد قنوات اتصال لتفعيل العلاقة بين المجالس المحلية ومحلياتهم، ومنها إنشاء صفحات خاصة بالمجالس يتم من خلالها التفاعل مع المجالس ونقل أعمالها، وهنا يبرز أهمية الاعتماد على أدوات الإعلام، لنقل الصورة الحقيقية للمحليات من خلال المواد الصحفية والتحقيقات، وكذلك المشاركة بوضع الحلول والخطط ومتابعة تنفيذها، وحضور جلسات المجالس المحلية، بالإضافة لرفع الوعي بالقانون والإضاءة عليه.

تعزيز دور المجتمع المدني ليساهم أكثر في رفع الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية خاصة لدى الشباب والمرأة، والقراءة الصحيحة للاحتياج والتشبيك بين الأطراف الفاعلة باعتباره صلة وصل بينها، وتفعيل ثقافة الشكوى لدى المجتمع والشعور بالمسؤولية.

التشبيك بين المجالس المحلية بالاستفادة المتبادلة من الموارد والإمكانات المتاحة لبعض المحليات بما يضمن التواصل فيما بينها، لتبادل الخبرات والإمكانات لحل المشاكل المحلية في حال افتقار بعض المحليات للموارد والإمكانات، ويرتبط بذلك تشبيك المجالس مع الأطراف الفاعلة وإشراك المختبرين في مناقشة أوضاع محلياتهم و عدم الاكتفاء بدورهم في التمويل فقط.

تفعيل عملية الرقابة المجتمعية على عمل المجالس المحلية من خلال مراقبة خطط العمل التي تضعها المجالس المحلية، وأن تكون مرتبطة بجداول زمنية ومؤشرات تنفيذ، ليكون هناك تقييم موضوعي وشفاف لعملها وليس لأعضائها.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتّعبير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org